الاستغلال الرقمي للأطفال عبر وسائل التواصل الاجتماعي

م.م يسرى سامان عثمان[١]

م.م شهد تورغاي حسام الدين[٢]

جامعة كركوك \كلية التربية للعلوم الصرفة

[١]Yusrasaman@uokirkuk.edu.iq

[٢]shahad_torghai@uokirkuk.edu.iq

المستخلص

تناقش هذه الدراسة ظاهرة استغلال الرقمي للأ أطفال على وسائل التواصل الاجتماعي بوصفهم "مؤثرين صغار"، باعتبارها من القضايا الرقمية الحديثة المرتبطة بالتطور التكنولوجي. وتركز على الأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية لهذه الظاهرة، مع بيان تأثيرها في حقوق الطفل وخصوصيته وسلامته النفسية والاجتماعية. كما تتناول مفهوم الطفل المؤثر والتمييز بينه وبين الطفل الموهوب، وتحليل الاستغلال التجاري للأطفال في البيئة الرقمية في ضوء مبدأ المصلحة الفضلى للطفل. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة التشريعات العراقية والإماراتية وبعض القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتوصلت إلى وجود قصور تشريعي في تنظيم هذه الظاهرة، مما يستوجب سن قوانين حديثة لحماية الأطفال من الاستغلال الرقمي وتعزيز مسؤولية المنصات الرقمية والأسر.

Abstract

This study discusses the phenomenon of exploiting children on social media as "Kid Influencers," considering it one of the modern digital issues associated with technological development. It focuses on the legal, social, psychological, and economic dimensions of this phenomenon, highlighting its impact on children's rights, privacy, and psychological and social well-being. The study also addresses the concept of the child influencer, distinguishes it from talented children, and analyzes the commercial exploitation of children in the digital environment in light of the principle of the best interests of the child. A comparative analytical approach was adopted by examining Iraqi and Emirati legislations alongside relevant international laws and conventions. The study concludes that there is a legislative gap in regulating this phenomenon, requiring modern laws to protect children from digital exploitation and to strengthen the responsibility of digital platforms and families.

المقدمة

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية غير مسبوقة، حيث أصبحت منصات التواصل الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية لملايين الأشخاص، بمن فيهم الأطفال. ومع التوسع المتزايد في استخدام هذه المنصات، برزت ظاهرة جديدة تتمثل في استغلال الأطفال بوصفهم "مؤثرين صغار (Kid Influencers)"، إذ يتم عرض حياتهم اليومية ومشاركتها مع الجمهور بهدف تحقيق أرباح مالية أو شهرة واسعة. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد تبدو

للبعض بريئة أو حتى إيجابية، إلا أنها تنطوي على آثار خطيرة تتعلق بحقوق الطفل وخصوصيته وصحته النفسية ومستقبله.

إن غياب أطر قانونية واضحة وفعّالة، سواء على المستوى العربي أو الدولي، يجعل هذه الظاهرة تحديًا قانونيًا واجتماعيًا وأخلاقيًا يستوجب الدراسة والتحليل المتعمق.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة استغلال الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي كمؤثرين صغار، من خلال تحليل أبعادها المختلفة، بدءًا من الجوانب المفاهيمية والاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى التنظيم القانوني لهذه الظاهرة في التشريعات العربية والدولية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى وتوصيات تسهم في حماية الأطفال من المخاطر المحتملة لهذه الظاهرة وضمان بيئة رقمية آمنة تحفظ حقوقهم وكرامتهم.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول التحديات القانونية والاجتماعية التي تفرضها ظاهرة استغلال الأطفال كمؤثرين صغار على منصات التواصل الاجتماعي. ففي ظل التطور التكنولوجي السريع، تظهر أشكال جديدة من الاستغلال بوتيرة تعجز التشريعات القائمة عن مواكبتها.

وتثير الدراسة تساؤلات حول مدى كفاية وفعالية التشريعات العربية والدولية الحالية في توفير الحماية اللازمة للأطفال المؤثرين، ومدى توافق هذه التشريعات مع الطبيعة الخاصة لهذه الظاهرة التي تجمع بين النشاط التجاري، والظهور الإعلامي، وحقوق الطفل. كما يتناول البحث الآثار السلبية المتعددة التي قد يتعرض لها الأطفال نتيجة هذا الاستغلال، بما في ذلك الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يستوجب البحث عن حلول قانونية وتشريعية قادرة على تحقيق التوازن بين حرية التعبير، والمكاسب الاقتصادية، وحماية المصلحة الفضلى للطفل.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب

أولًا: الأهمية العلمية

تسهم الدراسة في إثراء المكتبة القانونية العربية والدولية ببحث متخصص يتناول ظاهرة حديثة ومعقدة، كما تقدم تحليلًا قانونيًا مقارنًا للتشريعات ذات الصلة، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية في هذا المجال.

ثانيًا: الأهمية العملية

تقدم الدراسة رؤى مهمة للمشرعين وصناع القرار من أجل تطوير أو تعديل القوانين بما يتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة، كما تساعد في سد الثغرات القانونية القائمة، وتوفر إرشادات للمنظمات الدولية والمحلية المعنية بحماية الطفل، وللآباء، وللمنصات الرقمية ذاتها.

ثالثًا: الأهمية الاجتماعية

تسهم الدراسة في رفع الوعي المجتمعي بمخاطر استغلال الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي، وتشجع على تبني ممارسات أكثر مسؤولية تجاه الأطفال في الفضاء الرقمي، بما يعزز حماية حقوقهم وسلامتهم.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة باستغلال الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي، سواء على المستوى العربي (الإمارات العربية المتحدة والعراق) أو الدولي (الاتفاقيات الدولية، ومعايير الأمم المتحدة، والتشريعات الأوروبية والبريطانية). كما تتناول الدراسة تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية

لهذه الظاهرة. ويستند المنهج المقارن إلى دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الأطر القانونية المختلفة بهدف تحديد أفضل الممارسات وتقديم توصيات قابلة للتطبيق.

هيكلية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، يضم كل منهما ثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة المؤثرين الصغار

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للظاهرة والمفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لظاهرة المؤثرين الصغار

المطلب الثالث: الآثار النفسية والاجتماعية على الطفل

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي – دراسة مقارنة

المطلب الأول: دور المنصات الرقمية والخوارزميات في حماية الأطفال

المطلب الثاني: التشريعات العربية والدولية

المطلب الثالث: عقوبات قانونية على استغلال الأطفال عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ويعقب ذلك الخاتمة التي تتضمن أبرز النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في إعداد البحث.

المبحث الأول

الأسس المفاهيمية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة المؤثرين الصغار

تعد ظاهرة المؤثرين الصغار من أبرز التحديات التي فرضها التطور السريع لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث تتداخل فيها أبعاد مفاهيمية واقتصادية واجتماعية معقدة. ويسعى هذا الفصل إلى تحليل هذه الأبعاد، بدءًا بتحديد الإطار المفاهيمي للظاهرة، ثم دراسة جوانبها الاقتصادية، وأخيرًا مناقشة آثارها النفسية والاجتماعية على الأطفال المشاركين فيها.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للظاهرة والمفاهيم المرتبطة بها

تستلزم دراسة ظاهرة المؤثرين الصغار تحديد المفاهيم الأساسية التي تحكمها بدقة، بما يضمن فهمًا شاملًا لأبعادها وانعكاساتها. ويشمل ذلك تعريف الطفل المؤثر، وأنواع المحتوى الذي يقدمه، والتمييز بينه وبين الطفل الموهوب، بالإضافة إلى توضيح مفهومي الاستغلال التجاري والمصلحة الفضلى للطفل.

أولًا: تعريف الطفل المؤثر

يُعرف الطفل المؤثر بأنه طفل يمتلك حسابًا على إحدى منصات التواصل الاجتماعي (مثل يوتيوب أو تيك توك أو إنستغرام)، ويقوم بإنشاء محتوى مرئي أو صوتي أو كتابي بهدف التأثير في قرارات الشراء أو آراء المتابعين، بما يحقق مكاسب مادية أو معنوية، وغالبًا ما يكون ذلك تحت إشراف أو إدارة الوالدين أو الأوصياء.[1]

ويركز هذا التعريف على الجانب التجاري والتأثيري الذي يميز الطفل المؤثر عن مجرد مشاركة الأطفال لمحتوى شخصي عادي.(٢٥)

ثانيًا: أنواع المحتوى الذي يقدمه الأطفال المؤثرون

يتنوع المحتوى الذي يقدمه الأطفال المؤثرون ويشمل جوانب متعددة من حياتهم اليومية واهتماماتهم، ومن أبرز هذه الأنواع:

مراجعات الألعاب والمنتجات، حيث يعرض الأطفال ألعابًا أو منتجات جديدة موجهة للأطفال ويشاركون آراءهم حولها، مما يؤثر في قرارات الشراء لدى الأطفال الآخرين وأولياء الأمور.(١)

فيديوهات التحديات والترفيه، وهي مقاطع قصيرة يؤدي فيها الأطفال تحديات أو مواقف ترفيهية أو فكاهية.(١)

مدونات الحياة اليومية(Vlogs) ، حيث يشارك الأطفال تفاصيل حياتهم اليومية، مثل الرحلات والأنشطة المدرسية واللحظات العائلية، مما يخلق علاقة شخصية مع المتابعين.(٢)

المحتوى التعليمي، إذ يقدم بعض الأطفال محتوى تعليميًا مبسطًا في مجالات مثل العلوم أو اللغات أو الفنون لأقرانهم.(٢)

ثالثًا: الفرق بين الطفل المؤثر والطفل الموهوب

من المهم التمييز بين الطفل المؤثر والطفل الموهوب. فعلى الرغم من أن كليهما قد يظهر أمام الجمهور ويتمتع بشهرة معينة، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في هدف الظهور وطبيعة المحتوى.(٢٦)

فالطفل الموهوب (مثل الممثل أو المغني أو الرياضي) يمتلك موهبة فطرية أو مكتسبة، ويقدم محتوى يعكس هذه الموهبة ضمن أطر إنتاجية منظمة توفر له الحماية القانونية والعملية. أما الطفل المؤثر، فإن محتواه غالبًا ما يرتبط بالحياة الشخصية أو الترويج التجاري، ويكون الهدف الأساسي منه تحقيق التفاعل والأرباح التجارية أكثر من إبراز الموهبة ذاتها. (٢)

رابعًا: مفهوم الاستغلال التجاري للأطفال

يقصد بالاستغلال التجاري للأطفال كل نشاط يتم فيه استخدام الطفل لتحقيق مكاسب مالية أو تجارية للغير (غالبًا الوالدين أو الأوصياء)،(٣) دون مراعاة مصلحة الطفل الفضلى أو بطريقة تتعارض مع حقوقه الأساسية في التعليم واللعب والراحة والنمو السليم. (٩)

وفي سياق الأطفال المؤثرين، يظهر الاستغلال في تحويل حياة الطفل إلى سلعة إعلامية، حيث يتم تصويره في مواقف مختلفة، أحيانًا دون موافقة حرة وواعية منه، بهدف جذب المشاهدات والإعلانات.(٨)

خامسًا: مفهوم المصلحة الفضلى للطفل

يُعد مبدأ المصلحة الفضلى للطفل حجر الأساس في جميع التشريعات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل. ويعني هذا المبدأ أن جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفل يجب أن تضع رفاهيته وسلامته في المقام الأول. (٤)

وفي سياق الأطفال المؤثرين، يقتضي تطبيق هذا المبدأ تقييم ما إذا كانت أنشطة الطفل على وسائل التواصل الاجتماعي تسهم إيجابًا في نموه الجسدي والنفسي والأخلاقي والاجتماعي، أم أنها تعرضه لمخاطر وأضرار مستقبلية.(٣)

المطلب الثاني

الأبعاد الاقتصادية لظاهرة المؤثرين الصغار

تمثل الأبعاد الاقتصادية أحد أهم المحركات الأساسية لظاهرة المؤثرين الصغار، إذ يحقق هذا المجال أرباحًا هائلة للأطراف المرتبطة به، مما يثير تساؤلات حول أخلاقيات هذا النموذج الاقتصادي ومدى تأثيره على حقوق الأطفال.

اولا: حجم سوق المؤثرين الصغار

شهد سوق المؤثرين الصغار نموًا عالميًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أن سوق التسويق عبر المؤثرين عالميًا بلغ ٢١,١ مليار دولار عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٤(٧) . ويمثل الأطفال المؤثرون جزءًا مهمًا من هذا السوق، خاصة في قطاعات الألعاب والأغذية وملابس الأطفال.(٧)(١)

ثانيا: مصادر دخل الأطفال المؤثرين

تشمل مصادر دخل الأطفال المؤثرين ما يأتي:

المحتوى المدعوم(١)

عائدات الإعلانات من المنصات(٧)

التسويق بالعمولة(١)

الترويج للعلامات التجارية(٧)(١)

بيع المنتجات الخاصة(٧)

ثامنًا: التحديات الاقتصادية والقانونية

تثير الأبعاد الاقتصادية لهذه الظاهرة عدة تحديات، من أبرزها:

الشفافية والإفصاح (٨)

ملكية الأرباح (٤)

الالتزامات الضريبية (٨)

عقود العمل وظروف التشغيل (١٤)

ثالثا: دور الوالدين والوكالات

يلعب الوالدان أو الأوصياء دورًا محوريًا في إدارة حسابات الأطفال المؤثرين وشؤونهم المالية، كما تشارك وكالات التسويق وإدارة المواهب في تنظيم أنشطة هؤلاء الأطفال، مما يضيف طبقة أخرى من التعقيد القانوني والأخلاقي.(٨) وينبغي أن يركز دور هذه الجهات على حماية مصلحة الطفل الفضلى بدلًا من تعظيم الأرباح المالية.(٤)

المطلب الثالث

الآثار النفسية والاجتماعية على الطفل

صبح ظهور الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي كمشاركين في صناعة المحتوى أو كوسيلة للترفيه ظاهرة عالمية متزايدة. وعلى الرغم من أنها قد تحقق أرباحًا مادية أو شهرة رقمية، إلا أن الدراسات الدولية تشير إلى وجود مجموعة من المخاطر النفسية والاجتماعية التي قد تنشأ عندما لا يتم تنظيم هذا الاستخدام بشكل صحيح أو عندما يتعرض الطفل لضغط أثناء المشاركة.(٢)(٣)

اولا: الآثار النفسية على الأطفال المؤثرين

١. اضطراب تكوين الهوية

إن التعرض المستمر للأطفال أمام جمهور رقمي واسع قد يؤثر في بناء هويتهم النفسية، حيث يبدأ الطفل في ربط قيمته الذاتية بردود فعل الجمهور وعدد المشاهدات بدلًا من تطوره الطبيعي كشخص مستقل.(٦)

٢ .الضغوط النفسية والقلق

الالتزام المتكرر بالتصوير أو أداء سلوكيات معينة مثل الإضحاك أو الترفيه قد يفرض ضغطًا نفسيًا على الطفل، خاصة في حال عدم قدرته على الرفض أو التعبير عن عدم ارتياحه.(١٠)

٣ .انخفاض تقدير الذات

اعتماد الطفل على التفاعل الرقمي مثل الإعجابات والتعليقات كمصدر لتقييم ذاته قد يؤدي إلى تقدير ذاتي مشروط، مما يؤثر سلبًا على ثقته بنفسه على المدى البعيد.(٦)

٤ .فقدان الخصوصية

نشر تفاصيل الحياة اليومية للطفل بشكل علني يؤدي إلى تقليل إحساسه بالخصوصية والأمان، وهما عنصران أساسيان في النمو النفسي السليم. (٣)

ثانيا: الآثار الاجتماعية على الأطفال المؤثرين

١. التعرض للتنمر الإلكتروني

الأطفال الذين يظهرون بشكل متكرر على الإنترنت يكونون أكثر عرضة للتعليقات السلبية والسخرية، مما قد يؤثر على علاقاتهم الاجتماعية وثقتهم بالآخرين. (٥)(٦)

٢ .ضعف التفاعل الاجتماعي الواقعي

الانشغال المستمر بصناعة المحتوى الرقمي قد يقلل من وقت اللعب والتفاعل المباشر مع الأقران، وهو عنصر أساسي في النمو الاجتماعي السليم.(١١)

٣ .تشويه مفهوم الطفولة

تحويل الطفل إلى مصدر للترفيه أو الدخل قد يؤدي إلى تغيير طبيعة الطفولة، بحيث تصبح مرتبطة بالأداء أمام الآخرين بدلًا من النمو الطبيعي.(٨)(٩)

٤ .ضغط الأدوار الاجتماعية

قد يُطلب من الطفل الالتزام بشخصية معينة بشكل دائم مثل "الطفل المضحك"، مما يحد من حريته في التعبير عن مشاعره وسلوكياته الحقيقية.(٨)

ثالثا: المخاطر الأمنية وانتهاك الخصوصية

يواجه الأطفال المؤثرون مخاطر أمنية وخصوصية خطيرة، من بينها:

التعرض لمحتوى غير مناسب

التحرش والاستغلال

انتهاك الخصوصية

مخاطر تقنيات التزييف العميق (Deepfake) (٣)

المبحث الثاني

التنظيم القانوني لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي – دراسة مقارنة

يمثل التنظيم القانوني للأطفال المؤثرين تحديًا كبيرًا أمام المشرعين في مختلف دول العالم، بسبب الطبيعة العابرة للحدود لمنصات التواصل الاجتماعي وسرعة التطور التكنولوجي(٢).

المطلب الأول

دور المنصات الرقمية والخوارزميات في حماية الأطفال

دور المنصات الرقمية والخوارزميات في حماية الأطفال

تلعب المنصات الرقمية والخوارزميات دورًا محوريًا في تشكيل تجربة المستخدمين على الإنترنت، وخاصة الأطفال. لا تعمل هذه المنصات بشكل عشوائي، بل تعتمد على أنظمة خوارزمية متقدمة تقوم بتحليل سلوك المستخدم مثل وقت المشاهدة، والتفاعل، والاهتمامات، وأنماط الاستخدام. وبناءً على هذه البيانات يتم عرض محتوى مخصص لكل مستخدم. (٢) وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الخوارزميات هو تحسين تجربة الاستخدام وزيادة التفاعل، إلا أنها في الوقت نفسه تؤثر بشكل كبير على حماية الأطفال أو تعريضهم للمخاطر، وذلك حسب طريقة تصميمها وتنظيمها. (٣)

أولًا: الدور الإيجابي للمنصات والخوارزميات في حماية الأطفال

يمكن للمنصات الرقمية أن تسهم بشكل فعّال في حماية الأطفال عندما يتم تصميم تقنياتها وتطبيقها بشكل صحيح، ومن أبرز أدوارها(١٣)

١- إنشاء بيئة رقمية آمنة للأطفال

توفر بعض المنصات أوضاعًا أو نسخًا مخصصة للأطفال، تقدم محتوى مناسبًا للعمر وتمنع المحتويات غير الملائمة مثل العنف أو المحتوى الجنسي أو الإعلانات التجارية المضللة.(١٣)

٢-أنظمة تصفية المحتوى

تستخدم المنصات خوارزميات تصفية تعمل على تقليل أو حجب المحتوى الضار، ومنها:

المحتوى العنيف " المحتوى الجنسي أو الصريح " محتوى استغلال الأطفال " التنمر الإلكتروني وخطاب الكراهية(١٣)

٣-أنظمة التحقق من العمر

تعمل العديد من المنصات على تطوير أدوات للتحقق من عمر المستخدمين لمنع الأطفال من الوصول إلى محتوى غير مناسب أو خدمات مخصصة للبالغين، وكذلك تقييد الإعلانات الموجهة لهم.(١٢)

٤- تقليل الإعلانات الموجهة للأطفال

تقوم الأنظمة الحديثة بتقييد الإعلانات السلوكية الموجهة للأطفال بهدف تقليل التأثير التجاري غير المباشر وحمايتهم من التلاعب التسويقي.(٣)

٥-أدوات الإبلاغ والأمان

توفر المنصات أدوات للإبلاغ عن المحتوى الضار أو الحسابات التي تستغل الأطفال، حيث تقوم فرق مختصة بمراجعة المحتوى وحذفه عند مخالفته.(١٢)

٦-مراقبة المحتوى المتعلق بالأطفال المؤثرين

بعض المنصات وضعت سياسات خاصة بالمحتوى الذي يظهر فيه الأطفال بهدف تقليل الاستغلال التجاري وحماية خصوصيتهم.(١٣)

ثانيًا: الأثر السلبي أو غير المباشر للخوارزميات على سلامة الأطفال

على الرغم من هذه الجهود، قد تسهم الخوارزميات بشكل غير مباشر في زيادة المخاطر على الأطفال بسبب طبيعة عملها(٢)

١-تعزيز المحتوى عالي التفاعل

تركز الخوارزميات على المحتوى الذي يحقق تفاعلًا عاليًا، وغالبًا ما يجذب المحتوى المتعلق بالأطفال اهتمامًا كبيرًا، مما يؤدي إلى:

انتشار أوسع لهذا النوع من المحتوى و زيادة إنتاج محتوى يركز على الأطفال بهدف الربح.(٩)

٢-خلق حوافز اقتصادية للاستغلال

مع زيادة التفاعل والأرباح، قد يتم تشجيع بعض الأسر أو الجهات على الاستمرار في استخدام الأطفال كوسيلة لإنتاج محتوى ربحي.(٨)

٣-صعوبة التمييز بين المحتوى العائلي والاستغلالي

تواجه الخوارزميات صعوبة في التفريق بين

المحتوى العائلي الطبيعي و المحتوى الذي يستغل الطفل تجاريًا مما قد يسمح بانتشار محتوى ضار دون تدخل فوري.(٩)

٤-التعرض غير المقصود لمحتوى غير مناسب

رغم أدوات الحماية، قد يتعرض الأطفال لمحتوى غير ملائم بسبب:

أخطاء في التصنيف " ضعف أنظمة التحقق من العمر "وجود ثغرات في أنظمة التصفية(١٢)(٣)

٥-جمع البيانات ومخاوف الخصوصية

تعتمد المنصات على تحليل بيانات المستخدمين، مما يثير مخاوف تتعلق بـ :

انتهاك الخصوصية

تتبع السلوك الرقمي

إساءة استخدام بيانات الأطفال لأغراض إعلانية (٤)(١٢)

ثالثًا: المسؤوليات القانونية والأخلاقية للمنصات

أصبحت المنصات الرقمية مطالبة بشكل متزايد بتحمل مسؤوليات قانونية وأخلاقية أكبر في حماية الأطفال، ومن أهم هذه المسؤوليات:

الالتزام بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل(٤)

تصميم خوارزميات تركز على السلامة وليس التفاعل فقط

ضمان الشفافية في أنظمة توصية المحتوى

التعاون مع الجهات التنظيمية وقوانين حماية البيانات(١٢)

فرض قيود صارمة على المحتوى المتعلق باستغلال الأطفال

وقد بدأت التشريعات الدولية بالفعل بفرض التزامات تهدف إلى تقليل المخاطر التي تهدد الأطفال في البيئة الرقمية(١٣)

المطلب الثاني

التشريعات العربية والدولية

أولًا: التشريع الإماراتي

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية الرائدة في وضع أطر قانونية متقدمة لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي، وذلك من خلال : (١٨)(١٩)

قانون وديمة رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ (١٨)

قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ (١٩)

اللوائح المنظمة للإعلانات والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي(١٨)(١٩)

ثانيًا: التشريع العراقي

توجد بعض القوانين العراقية التي يمكن الاستناد إليها لحماية الأطفال من الاستغلال الرقمي أو الإعلامي، لكنها لا تعالج بشكل صريح ومباشر ظاهرة "الأطفال المؤثرين" أو الـ

، لذلك ما يزال هناك فراغ تشريعي واضح في هذا المجال

ومن أبرز القوانين العراقية ذات الصلة:

قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، والذي يهدف إلى حماية الأطفال والأحداث من الانحراف والاستغلال والإهمال. قانون رعاية الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ (١٦)

قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢، والذي يمكن تطبيق بعض أحكامه في حالات الاستغلال التجاري أو الاقتصادي للأطفال. قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢ (١٦)

الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، وخصوصًا المادة (٢٩) والمادة (٣٠)، اللتين تؤكدان حماية الطفولة ومنع الاستغلال والعنف.(١٧)

مشروع قانون حماية الطفل العراقي، وهو مشروع لم يُشرَّع بصورة نهائية حتى الآن، لكنه يتضمن مواد تتعلق بحماية الطفل من العنف والاستغلال وحماية حقوقه داخل البيئة الرقمية والاجتماعية.(٢٠)

كما تبرز أهمية المشروع في ظل تزايد ظاهرة استغلال الأطفال عبر المنصات الرقمية، حيث يمكن أن يشكل هذا القانون أساسًا قانونيًا مهمًا لتنظيم المحتوى الرقمي المتعلق بالأطفال، وفرض رقابة قانونية على أي نشاط يؤدي إلى الإضرار بحقوق الطفل أو استغلاله لتحقيق مكاسب مالية.(٢٠)

ورغم أهمية مشروع القانون، إلا أنه لم يُشرَّع بصورة نهائية حتى الآن، وما يزال محل نقاش قانوني ومجتمعي داخل العراق. ولذلك، فإن غياب هذا القانون يُعد من أبرز التحديات التي تواجه حماية الأطفال في البيئة الرقمية، خاصة مع التطور السريع لوسائل التواصل الاجتماعي وظهور ظواهر حديثة مثل الأطفال المؤثرين (Kid Influencers).(٢٠)

ويمكن القول إن تشريع قانون متكامل لحماية الطفل أصبح ضرورة قانونية واجتماعية ملحّة، ليس فقط لحماية الأطفال من الاستغلال التقليدي، بل أيضًا لمواجهة المخاطر الرقمية الحديثة التي تهدد خصوصيتهم وسلامتهم النفسية والاجتماعية

لكن العراق لا يملك حتى الآن:

قانونًا خاصًا ينظم عمل الأطفال المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي.

قواعد واضحة بشأن أرباح الأطفال من المحتوى الرقمي.

آليات قانونية تلزم المنصات بحماية الأطفال المؤثرين.

تنظيمًا لمسؤولية الوالدين أو الوكالات الإعلانية في استغلال الأطفال رقميًا .(١٥)(١٧)

"التشريع العراقي يعتمد حاليًا على نصوص عامة متفرقة، ولا توجد منظومة قانونية متخصصة تنظم ظاهرة الأطفال المؤثرين أو تحميهم من الاستغلال الرقمي بصورة مباشرة، مما يستوجب تدخلًا تشريعيًا حديثًا يتلاءم مع التطورات التكنولوجية المعاصرة".

ثالثا: التشريعات الدولية ومعايير الأمم المتحدة

اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩

من أبرز أحكام الاتفاقية:

المادة ٣: المصلحة الفضلى للطفل

المادة ١٦: حماية الخصوصية

المادة ٣٢: الحماية من الاستغلال الاقتصادي(٤)

التشريع الأوروبي – قانون الخدمات الرقمية (DSA)
ألزم قانون الخدمات الرقمية الأوروبي المنصات الرقمية الكبرى بتقييم وتقليل المخاطر التي تهدد حقوق الأطفال، كما قيد استخدام بيانات الأطفال في الإعلانات الموجهة.(١٢)

قانون السلامة على الإنترنت البريطاني لعام ٢٠٢٣
يفرض هذا القانون على شركات التكنولوجيا واجب العناية لحماية الأطفال من المحتوى الضار، ويلزمها بتطبيق أنظمة فعالة للتحقق من العمر.(١٣)

: قانون كوجان (كاليفورنيا – الولايات المتحدة)
يفرض قانون كوجان تخصيص نسبة من أرباح الأطفال في حسابات ائتمانية محمية لا يمكن الوصول إليها إلا عند بلوغ الطفل سن الرشد. وقد وسعت بعض الولايات الأمريكية تطبيق قوانين مماثلة لتشمل الأطفال المؤثرين(١٤)

مطلب الثالث

عقوبات قانونية على استغلال الأطفال عبر وسائل التواصل الاجتماعي

توجد عقوبات قانونية على استغلال القاصرين داخل الفضاء الرقمي، لكن هذه العقوبات تختلف من دولة إلى أخرى، وغالبًا لا يوجد نص قانوني مستقل يحمل تسمية "استغلال الطفل المؤثر". لذلك يتم اللجوء إلى تشريعات عامة تتعلق بـ حماية الطفولة، الجرائم الإلكترونية، الاتجار بالبشر، وانتهاك الخصوصية لمعالجة هذه الحالات.

أولًا: في العراقIQ

لا يوجد تنظيم قانوني خاص بظاهرة "الأطفال المؤثرين" أو نشاطهم على منصات التواصل، إلا أن المعالجة القانونية تتم عبر مجموعة من القوانين العامة، ومنها:

.1–قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣

الأثر القانوني:

يهدف إلى صون القاصرين من الإهمال أو الاستغلال أو الانحراف

يمنح الجهات المختصة صلاحيات التدخل عند تعريض الطفل للخطر من قبل الولي أو المسؤول

يركز على التدابير الإصلاحية أكثر من فرض العقوبات الجزائية المباشرة(١٥)

.2–قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢

الجزاءات القانونية:

عقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية بحق من يستغل الأشخاص، بمن فيهم الأطفال

يُطبق في حال استخدام الطفل لتحقيق منفعة مادية أو اقتصادية بطرق استغلالية أو قسرية(١٦)

٣–قانون العقوبات العراقي

Iraqi Penal Code No. 111 of 1969

أبرز الجزاءات المحتملة:

العقوبة على أفعال الإساءة إلى السمعة أو التشهير

مساءلة قانونية عند انتهاك الحياة الخاصة

إمكانية تحميل المسؤولية في حال تسبب النشر أو المحتوى في أذى نفسي أو اجتماعي للطفل(١٧)

.4التشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية (غير مكتملة)

لا يزال الإطار التشريعي المتعلق بالجرائم الرقمية في العراق غير متكامل بشكل كامل، مما يؤدي إلى وجود فراغ قانوني فيما يخص تنظيم استغلال الأطفال عبر الإنترنت.(١٧)

ثانيًا: على المستوى الدولي🌍

اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩

Convention on the Rights of the Child

أبرز الضمانات القانونية:

حماية الحياة الخاصة للقاصر

منع الاستغلال الاقتصادي للأطفال
إعطاء الأولوية القصوى لمصلحة الطفل(٤)
ملاحظة مهمة:
هذه الاتفاقية لا تفرض عقوبات مباشرة، لكنها تُلزم الدول بوضع قوانين داخلية تضمن الحماية الفعلية للأطفال.(٤)
ثالثًا: نماذج مقارنة من أنظمة قانونية أخرى
.1–قانون كوجان (الولايات المتحدة)
Coogan Law
آليات الحماية:
إلزام بحجز جزء من دخل الطفل في حساب مصرفي محمي
تنظيم عمل القاصرين في المجال الإعلامي والإعلاني
منع الاستغلال المالي من قبل الأهل أو الجهات المنتجة(١٤)
.2–قانون الخدمات الرقمية (الاتحاد الأوروبي)
Digital Services Act
الالتزامات والعقوبات:
فرض غرامات كبيرة على المنصات التي لا توفر حماية كافية للأطفال وتشديد الرقابة على الإعلانات الموجهة للقاصرين
و إلزام المنصات بمكافحة المحتوى الضار والاستغلالي(١٢)
في العراق، لا يوجد قانون خاص ينظم عمل الأطفال المؤثرين، وإنما يتم التعامل مع حالات الاستغلال عبر منظومة تشريعات عامة مثل قوانين حماية الأحداث، ومكافحة الاتجار بالبشر، وقانون العقوبات.
أما على الصعيد الدولي، فالحماية القانونية قائمة أساسًا على المبادئ العامة والالتزامات، وليس على عقوبات مباشرة.

وبذلك يظهر وجود فراغ تشريعي واضح في تنظيم ظاهرة الأطفال المؤثرين بشكل دقيق، مما يستدعي تطوير تشريعات حديثة تتناسب مع التطور الرقمي المتسارع.
الخاتمة
كشفت هذه الدراسة عن الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لظاهرة استغلال الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي كمؤثرين صغار. فهذه الظاهرة لا تعد مجرد نشاط ترفيهي، بل تمثل تحديًا قانونيًا واجتماعيًا ونفسيًا يمس جوهر حقوق الطفل ومصلحته الفضلى.
وقد أظهر التحليل أن هذه الظاهرة تغذيها دائرة متواصلة من التفاعل المرتفع والأرباح المالية، مما يشجع المزيد من العائلات على إشراك أطفالها في أنشطة التأثير الرقمي دون إدراك كامل للمخاطر النفسية والاجتماعية والأمنية المرتبطة بذلك.
إن حماية الأطفال في هذا السياق تتطلب جهودًا متكاملة من المشرعين والمنصات الرقمية وأولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني، بهدف ضمان بيئة رقمية آمنة يستطيع الأطفال الاستفادة منها دون التعرض للاستغلال أو الأذى.
النتائج
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة المتعلقة بظاهرة استغلال الأطفال كمؤثرين على المنصات الرقمية، ويمكن إجمالها بما يأتي:
.1تُعد ظاهرة الأطفال المؤثرين من الظواهر الحديثة المعقدة والمتعددة الأبعاد، لما تتضمنه من جوانب قانونية ونفسية واجتماعية واقتصادية وتقنية متداخلة.
.2تعاني العديد من التشريعات العربية من غياب تنظيم قانوني متكامل وواضح يعالج مسألة استغلال الأطفال في صناعة المحتوى الرقمي، الأمر الذي يخلق فراغًا تشريعيًا في حماية حقوق الطفل الرقمية.

.3يتعرض الأطفال المؤثرون إلى العديد من المخاطر النفسية والاجتماعية والأمنية، كالتنمر الإلكتروني، وفقدان الخصوصية، والضغط النفسي، والاستغلال الاقتصادي.

.4تؤدي خوارزميات المنصات الرقمية دورًا كبيرًا في زيادة انتشار المحتوى القائم على استغلال الأطفال، من خلال تعزيز المحتويات ذات التفاعل المرتفع دون مراعاة الآثار السلبية على الطفل.

.5أظهرت الدراسة وجود تفاوت واضح بين الدول في مستوى الاستجابة التشريعية والتنظيمية لهذه الظاهرة، إذ اتجهت بعض الدول إلى سن قوانين خاصة بحماية الأطفال المؤثرين، بينما ما زالت دول أخرى تفتقر إلى ذلك.

.6تبقى المصلحة الفضلى للطفل المعيار الأساسي الذي يجب أن تستند إليه جميع التشريعات والسياسات والإجراءات المتعلقة باستخدام الأطفال في الفضاء الرقمي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، تتمثل فيما يأتي:

.1ضرورة وضع تشريعات وطنية شاملة تنظم عمل الأطفال المؤثرين على المنصات الرقمية، بما يضمن حماية حقوقهم النفسية والاجتماعية والمالية.

.2التأكيد على تطبيق مبدأ المصلحة الفضلى للطفل في جميع الأنشطة الرقمية المتعلقة بالأطفال، سواء من قبل الأسرة أو المؤسسات أو المنصات الإلكترونية.

.3فرض التزامات قانونية أكثر صرامة على شركات ومنصات التواصل الاجتماعي، تتعلق بحماية خصوصية الأطفال ومنع استغلالهم الرقمي.

.4تعزيز الوعي المجتمعي والأسري بمخاطر الاستغلال الرقمي للأطفال، من خلال البرامج التثقيفية والحملات الإعلامية والتوعوية.

.5ضمان حماية العوائد والأرباح المالية الخاصة بالأطفال المؤثرين عبر إنشاء حسابات ائتمانية أو صناديق مالية محمية قانونيًا.

٦ .تشجيع الجامعات والمراكز البحثية على إجراء المزيد من الدراسات العلمية والقانونية المتعلقة بحماية الطفل في البيئة الرقمية.

.7تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل وضع آليات مشتركة لمواجهة ظاهرة الاستغلال الرقمي للأطفال والحد من آثارها السلبية.

المصادر والمراجع

أولاً: الدراسات والكتب والأبحاث الأجنبية

[1] De Veirman, M., Hudders, L., & Nelson, M. R. (2019). What Is Influencer Marketing and How Does It Target Children? Journal of Advertising, 48(1), 69–82.

[2] Livingstone, S. (2023). Children and the Internet. Polity Press.

[3] Livingstone, S., & Smith, P. (2019). Annual Review of Child Psychology and Cyber Effects.

[4] Machimbarrena, J. M., et al. (2019). Internet Risks: An Overview. International Journal of Environmental Research and Public Health, 16(18), 3381.

[5] Masur, P. K. (2021). Understanding the Effects of Conceptual and Contextual

Cues on Sharenting. Computers in Human Behavior.

[6] Archer, C. J., & Delmo, K. M. (2025). Children's "Playbour" as Influencers on Social Media. Communication Research and Practice, 11(3), 401–416.

[7] Biggeman, K. (2025). The Hidden Depravities of Kidfluencing: A Children's Rights Issue. Canadian Journal of Family and Youth, 17(1).

[8] Guzman Gonzalez, J. (2025). Digital Child Labor Exploitation in Sharenting: Proposing Legislative Solutions for Enhanced Child Protection. University Honors Theses, Portland State University.

ثانياً: التقارير الدولية والمنظمات

[9] American Psychological Association (2022). Children and Media Use Report.

[10] World Health Organization (2022). Digital Wellbeing and Mental Health.

[11] UNESCO (2022). Education and Social Development in the Digital Age.

[12] UNICEF (2021–2023). Child Online Protection Guidelines.

[13] UNICEF (2026). Artificial Intelligence and Children's Rights.

[14] Twitch Safety Advisory Council (2024). Report on Minors' Exposure.

ثالثاً: الاتفاقيات الدولية

[15]اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

رابعاً: التشريعات والقوانين الدولية المقارنة

[16]قانون الخدمات الرقمية (الاتحاد الأوروبي) – Digital Services Act (DSA).

[17]قانون السلامة على الإنترنت (المملكة المتحدة) لعام ٢٠٢٣ Online Safety Act 2023 –

[18]قانون كوجان (الولايات المتحدة الأمريكية) – Coogan Lawلحماية أرباح الأطفال العاملين.

خامساً: التشريعات العربية

[19]قانون وديمة الإماراتي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن حقوق الطفل.

[20]المرسوم بقانون اتحادي الإماراتي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

[21]قانون رعاية الأحداث العراقي رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣.

[22]قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

[23]دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

[24]مشروع قانون حماية الطفل العراقي (مسودة غير مُشرّعة).

سادساً: المصادر الأكاديمية المحلية (العراق)

[25]كلية القانون – جامعة كركوك (٢٠٢٤). حقوق الطفل في التشريعات العراقية: دراسة تحليلية.

[26]مجلة كلية القانون – جامعة كركوك (٢٠٢٣). الحماية القانونية للطفل من الاستغلال الرقمي في العراق.